بدأت فكرة أوروبا الموحدة في بداية الخمسينات؛ وتشكلت منظمة الفحم والصلب الأوروبية سنة ١٩٥١، التي تقوم على «ان انتاج وتوزيع كل حديد وفحم أوروبا قد وضع تحت تصرف سلطة عليا مستقلة». وفي ١٩٥٧، تمّ توقيع معاهدة روما، وقيام السوق الأوروبية المشتركة، وإزالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، بين دول السوق. وبدأت هذه السوق تنظيم علاقات تجارية مع عدة دول، منها مستعمراتها القديمة[٩]. وكان هذا بداية الاستقلال الاقتصادي الأوروبي عن الولايات المتحدة.

ثم تجاوز اقتصاد دول أوروبا الغربية مرحلة إعادة البناء، وتوسّعت تجارتها في الأسواق، وأصبحت تنافس تجارة الولايات المتحدة، وتصادمت احتكاراتهما. وقد انعكس ذلك سياسياً. بينما أخذت سياسة التعايش السلمي تلقى أوسع الاستجابة في العالم؛ وامتلكت دولتان أوروبيتان غربيتان السلاح الذري، مما ساعد أوروبا الغربية، نسبياً، في التقليص من حاجتها للغطاء النووي الأميركي، لمواجهة احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بهجوم على أوروبا الغربية، كما كانت تروج له الولايات المتحدة، لتزيد من تبعية أوروبا لها. وانسحبت فرنسا من الحلف الأطلسي، كتعبير عن استقلالية سياسية وعسكرية أكبر. وكانت هذه بداية مرحلة الديغولية نسبة للرئيس الفرنسي الجنرال ديغول الذي تمسك بالاستقلال الفرنسي النووي عن السيطرة الاميركية. و«قد أيقن بأن المصالح الأوروبية لن تتفق دائماً مع المصلحة الأميركية وأن لا داعي لتعريض أمن بلاده للخطر، بسبب الأغراض الأميركية». ولحقت ألمانيا الغربية فرنسا بسياسة الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، منذ أيام المستشار براندت.. إلاّ أن فرنسا كانت سبّاقة في محاولة التعبير عن مصالحها، بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأميركية، فقد اتخذت مجموعة من المواقف السياسية المتمايزة عن الموقف الاميركي، وخصوصاً بالنسبة للاعتراف بالصين الشعبية، وبالنسبة لأزمة الشرق الأوسط؛ حيث كان لكلا الموقفين مردودهما الاقتصادي المباشر. وقد جابهت الولايات المتحدة المحاولات الاوروبية للاستقلال الاقتصادي والسياسي بتحرك مضاد لاعادتها إلى الحظيرة والهيمنة الأميركيتين[١٠].

ولم تستطع دول أوروبا الغربية الخروج، خروجاً كاملاً، من السيطرة الأميركية من الناحيتين، العسكرية والسياسية، وذلك لحاجتها لها في مواجهة الاتحاد السوفياتي، أو ما يسمونه «الخطر الشيوعي». إضافة لأسباب أمنية أخرى سنذكرها فيما بعد. فظلّت الاستراتيجية العسكرية لدول أوروبا الغربية تلتزم، حتى الآن، بمعظم الخطط الأميركية[١١].

ومن ناحية أخرى، فان نمو أوروبا الغربية، وتقدمها، وازدهار اقتصادها، عوامل تزيد من قوتها وقدرتها على الاستقلال السياسي والعسكري، وكل هذا يرتبط بمدى قدرتها على فتح أبواب العالم الثالث أمامها. وإلى هذا فان لأوروبا الغربية مصلحة في الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن، للمشاركة في الهيمنة وجني أقصى الأرباح. وهذا ما جعلها تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة هذا النظام الاقتصادي في العالم، ضد بلدان العالم الثالث، المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم[١٢].